العدد (2039) السنة الثامنة - الخميس (10) شباط 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الحكومة تخصص ٣٨ مليار دينار إضافة لميزانية النجف

بغداد / السومرية نيوز

أظهرت التعديلات الجديدة لمشروع قانون الموازنة المالية للعام الحالي ٢٠١١، الذي قدمته رئاسة الوزراء إلى رئاسة البرلمان العراقي إضافة ٣٨ مليار دينار عراقي لميزانية محافظة النجف من موازنة العام الحالي ٢٠١١.

وذكرت مصادر إعلامية مطلعة بحسب (السومرية نيوز) التعديلات التي وافقت عليها رئاسة الوزراء في جلسته الاستثنائية التي عقدتها في السادس من شباط الحالي أظهرت تخصيص ٣٠ مليار دينار عراقي لمشروع ترميم مقبرة النجف، فيما خصصت ثمانية مليارات دينار عراقي كنفقات تشغيلية لاختيار النجف عاصمة للثقافة الإسلامية.

وتعتبر مقبرة النجف أو وادي السلام من المعالم المهمة في محافظة النجف، كما تعد من اكبر المقابر في العالم فضلا عن أهميتها التاريخية والحضارية، وتتمتع هذه المقبرة بأهمية دينية لأنها ضمت رفات عدد من الأنبياء مما اكسبها ميزة مهمة لا تتمتع بها أي مقبرة أخرى.

وأقر مجلس الوزراء في السادس من شباط الحالي، الموازنة العامة للعام ٢٠١١ معدلة بعد زيادة ثلاثة مليارات دولار لتصبح قيمتها ٨١,٩ مليار دولار بعجز بلغ ١٣,٣ مليار دولار ستتم تغطيته من المبالغ المدورة من موازنة العام الماضي والاقتراض داخليا وخارجيا، مبينا أن إجمالي الإيرادات مقدر بـ٦٨,٦ مليار دولار أما النفقات التشغيلية، أي رواتب وأجور بشكل خاص، بواقع ٥٦,٤ مليار دولار، في حين تبلغ النفقات الاستثمارية ٢٥,٤ مليار دولار،كما أوضح أن احتساب الإيرادات ناجم عن تصدير النفط الخام على أساس معدل ٧٦,٥ دولار للبرميل وبمعدل مليونين و٢٠٠ ألف برميل يوميا، بينها ١٠٠ ألف برميل من إقليم كردستان.

خبير: جودة البضاعة التركية أكثر من مثيلاتها الإيرانية

بغداد / وكالات

علل الخبير الصناعي عبد الحسن الشمري أسباب عزوف التجار عن البضاعة الإيرانية وتوجههم نحو التركية بسببين الأول يتعلق دخول العراق في منظمة التجارة العالمية، فعليه تطبيق اغلب أنظمتها من اجل النهوض في الواقع الاقتصادي من حيث الجودة في الاستيراد.

وأضاف الشمري بحسب الوكالة الإخبارية للأنباء: أن السبب الثاني يكمن بأن البضاعة الإيرانية اغلبها رديئة وتتعرض للغش مما جعل الطلب على البضاعة التركية أكثر لاحتوائها على مواصفات عالمية.

وتابع الشمري: لو نلاحظ أن البطاريات الصغيرة التي تستخدم في الساعات والأجهزة الالكترونية والريمونت ازداد سعرها من(٢٥٠) إلى (٧٥٠) لدخولها عن طريق شركات أجنبية معتمدة في العالم."

وأشار الشمري إلى أن العراق سيبدأ بفحص البضائع من بلد المنشأ عن طريق شركتين عالميتين فرنسية و ألمانية تملك (٩٤) فرعا في دول العالم لتصدير شهادة تسمح لدخول البضاعة، وفي حال عدم وجود هذه الشهادة تمنع من دخولها إلى العراق.

الاتصالات: استمرار خدمة الانترنيت المجانية لنهاية العام الحالي

بغداد / وكالات

قال مدير عام الشركة العامة للاتصالات والبريد قاسم محمد جاسم: إن فرصة الانترنيت التي توفرها الشركة من خلال الهواتف الأرضية بشكل مجاني سوف تستمر لنهاية العام الحالي.

وأضاف جاسم في بيان بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا): بإمكان المواطنين المشتركين المستفيدين من هذه الخدمة الاشتراك بها مجانا من خلال ربط الحواسب الشخصية التي تتوفر بها الأجهزة المطلوبة مع خط الهاتف الأرضي والاتصال بالرقم ١٨٠ من خلال إدخال كلمة المرور ورمز المرور (USER١ - USER١). وأشار إلى أن هذه الخدمة تم تفعيلها في اغلب البدلات التابعة للشركة في بغداد والمحافظات في العام الماضي من اجل تقديم فرصة متميزة ومتواصلة للمواطنين بهدف إعادة الثقة للهاتف الأرضي والخدمات التي يوفرها حاليا وبأسعار منخفضة بشكل كبير عن الخدمات الاتصالية التي تقدمها الشركات الأخرى.

فيما تتجه الحكومة إلى هيكلة منشآتها الصناعية

اقتصاديون يطالبون بضرورة تشريع قانون يقضي بتمويل المشاريع والمعامل العامة

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

تتجه الحكومة إلى دعم المنتجات وإعادة هيكلة المنشآت والمصانع المحلية، فيما دعا اقتصاديون إلى ضرورة إقرار قانون يقضي بدعم المشاريع الصناعية المنتجة في العراق.

وأكد وزير الصناعة احمد الكربولي توجه وزارته إلى دعم المنتج المحلي عن طريق جملة من الإجراءات ستنفذها الوزارة خلال الفترة القليلة المقبلة.تفقد وزير الصناعة والمعادن أحمد ناصر الكربولي ضمن إطار جولته الميدانية على بعض المعامل الإنتاجية التابعة إلى وزارة الصناعة والمعادن في عدد من محافظات العراق.

وقال الكربولي خلال زيارته معمل ألبسة النجف الجاهزة ومعمل سمنت الكوفة في محافظة النجف الاشرف: إن وزارته تتجه إلى إعادة تنظيم هيكلة الشركات التابعة إلى وزارة الصناعة والمعادن وبما ينسجم مع توجه الحكومة نحو الاعتماد على المنتج المحلي شريطة أن تكون مواصفات إنتاجه تتفوق على المستورد مع مراعاة أن يكون المنتج المحلي ذات المواصفات القياسية العالمية أقل من المستورد سعرا، مشيرا إلى توجيه رئيس الوزراء بضرورة الاهتمام بالمنتج المحلي ودعمه بكل الوسائل المتاحة .

وأشار الكربولي إلى مسألة تفعيل الرقابة الحكومية على المنتج المستورد من خلال الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية مبيناً أن السوق العراقية لم تشهد في السنوات الماضية رقابة حقيقة على نوعية المنتج المستورد والذي تم استيراده من قبل القطاع الخاص مما أدى إلى تراجع واضح في نوعية بعض السلع والبضائع التي دخلت السوق العراقية.

إلى ذلك أعلنت وزارة الصناعة والمعادن عن تشكيلها لجنة لتقييم الشركات التابعة لها وفق خطة وضعتها لتحديد طرق تمويل تلك الشركات، مؤكدة أن ستحدد ربط الشركات بالحكومة أو عرضها للاستثمار.

وقال وزير الصناعة احمد الكربولي في حديث لعدد من وسائل الإعلام بحسب "السومرية نيوز"، خلال زيارته لمحافظة النجف، إن "الوزارة شكلت لجنة لتطبيق الخطة التي وضعتها لتقييم الشركات التابعة لها بتوجيه من رئاسة الوزراء"، مبينا أنه "يقوم بجولة في عدد من المحافظات لغرض متابعة تنفيذ الخطة".

وأضاف أن "الخطة تتضمن تقديم اللجنة توصياتها خلال الفترة المقبلة لتحديد طرق تمويل الشركات"، مشيرا إلى أن "الشركات التابعة للوزارة أما ستحول إلى القطاع الخاص أو تعرض للاستثمار لتطويرها وإعادة هيكلتها، أو سيتم رفدها وإنعاشها من قبل الحكومة".وتضم محافظة النجف عدة شركات تابعة لوزارة الصناعة والمعادن، بينها الشركة العامة للاسمنت الجنوبية ومعمل الألبسة الجاهزة ومعمل الجلود ومعمل الإطارات وآخر للمطاط.

وأعلنت وزارة الصناعة في شهر أب من العام الماضي، عن نجاحها في إعادة تأهيل العديد من المصانع الحكومية، ودعت الوزارات لاقتناء منتجات تلك المصانع لتشجيع الصناعة الوطنية ودعمها.

يذكر أن نظام التمويل الذاتي شرع في زمن النظام السابق، ويقضي بدفع الدولة لـ ٦٠٪ من رواتب الموظفين مقابل ٤٠ ٪ تمول من الإنتاج الذاتي لبعض المؤسسات الحكومية لمواجهة ظروف العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق آنذاك، إلا أن الظروف الأمنية والخدمية التي أعقبت سقوط النظام السابق أدت إلى شلل وتوقف عمل غالبية المصانع التابعة لوزارة الصناعة.

ويذكر أن ٧٥ شركة تابعة إلى وزارة الصناعة والمعادن تملك أكثر من ٢٠٠ معمل إنتاجي دخلت ضمن خطة وزارة الصناعة والمعادن لإعادة هيكلتها والارتقاء بعملها دعما للاقتصاد العراقي خصوصا وأن استقرار الوضع الاقتصادي العراقي فتح آفاقا جديدة لمعالجة وتحسين البنى التحتية للعراق الجديد.

في غضون ذلك دعا اقتصاديون مجلس النواب إلى ضرورة إقرار قانون يقضي بدعم المشاريع الصناعية المنتجة في العراق.

وقال مستشار المصرف الدولي العربي، رضوان حمادة، لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): إن مجلس النواب العراقي مطالب بتشريع قانون يقضي بموجبه أن تقوم المصارف الحكومية والخاصة بإقراض المصانع المعروفة".

وأضاف حمادة أن: واقع المشاريع الصناعية المنتجة في العراق تراجع حسب الدراسات بنسبة ٦٦٪ عن الأعوام التي سبقت ٢٠٠٣ بسبب تدفق السلع بشكل غريب إلى العاصمة بغداد".

وتابع : يتوجب على مجلس النواب العراقي و بالتنسيق مع القطاع الخاص، توفير مناخات ايجابية من العمل الصناعي خاصة مع قرب تفعيل قانون الكمركية الذي سيهم في تنمية القطاع الخاص في البلاد".

وأعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية في وقت سابق عن عدم وجود أرقام دقيقة عن عدد المنشآت الصناعية في البلاد.

من جانب أخر أكد عضو منظمة(S.M.A) المعنية بتنمية الواقع الصناعي في العراق إيهاب المندلاوي لـ(آكانيوز) على أن "الحكومة العراقية تراجعت جهودها الرامية إلى تحويل الوضع الاقتصادي في العراق إلى اقتصاد السوق بسبب فقدها الثقة بالمنتج المحلي".

وتمول منظمة (S.M.A) من منظمة الإنماء الأمريكية.

وأوضح المندلاوي أن المنظمة تأمل في تشريع قانون يوفر حماية للمنتج العراقي كما اقر مجلس النواب قانون في الدورة السابقة وفر فيها حماية للمستهلك.

ولفت إلى أن المصانع في العراق سببت في تراجعها بتعطيل أكثر من ١٣ ألف عامل الأمر الذي أربك سعي الحكومة لتحويل الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق الحر".

يشار إلى أن وزارة المالية حذرت في وقت سابق من استمرار فقدان العراق للصناعة المحلية، بعدما تراجع عمل المصانع والمعامل العراقية المملوكة للدولة والمشتركة والقطاع الخاص.

من جهته قال عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني، حيدر الياسري لـ(آكانيوز) إن مجلس النواب سيضع قانون حماية المنتج في أولويات القوانين المقررة إقرارها، بعد تقديمه من قبل الحكومة العراقية والتي من بينها توفير غطاء قانوني وتشريعي لعملية استقراض المنتجين لتمويل مشاريعهم الصناعية".

ونوه الياسري إلى أن الحكومة عليها أن تقدم خطتها في تطوير واقع الصناعي في البلاد والارتقاء بالواقع المعيشي للصناعيين والمنتجين في العراق في المرحلة المقبلة".

وبين أن العراق افتقد طيلة السنوات الثماني الماضية ركائز دعم الصناعة وتقويم القطاع الخاص بسبب الانفلات الحر لتدفق البضائع والمنتجات مع العراق".

وتشير تقارير لمنظمات غير حكومية معنية بالجانب الاقتصادي إلى أن العراق خسر منذ السنوات الأربع الماضية أكثر من ١٨٠ مليار دولار بسبب اعتماده على البضائع المستوردة نتيجة لتراجع صناعته المحلية.

وأظهرت نتائج مسح أجرته مؤخراً وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق، أن معدل البطالة بين السكان بعمر ١٥ عاماً فأكثر يبلغ ٢٨,١٪ لكلا الجنسين.

يذكر أن معدل البطالة للذكور بلغ ٣٠,٢٪ في مقابل ١٦٪ للنساء.

وكان مجلس النواب بدورته الأولى قد صوت على مشروع قانون مجلس الخدمة المدني الاتحادي بهدف تنظيم شؤون الوظيفة العامة وتحريرها من التسييس والتحزب وبناء دولة المؤسسات وتشكيل مؤسسة مهمتها تطوير العمل في دوائر الدولة وبلورة القواعد والأسس السليمة وتأمين العدالة والحيادية وضمان معايير الكفاءة في التعيين وإعادة التعيين والترقية وتطبيقا للمادة (١٠٧) من الدستور.

وبحسب تقرير عن نتائج مسح التشغيل والبطالة بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية ٣٠٪ في مقابل ٢٥,٤٪ في المناطق الريفية.

برلماني: تعويض المواطنين بمبالغ مالية عن نقص التموينية إضرارٌ بهم

بغداد / وكالات

عد برلماني قرار مجلس الوزراء تعويض المواطنين بمبلغ ١٥ ألف دينار مضرا بالمواطنين لأنه سوف يعمل على رفع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق التجارية.

وقال عبد الحسين عبطان النائب عن محافظة النجف لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن هذا القرار سوف يضر بالمواطن العراقي لأنه يعمل على رفع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق التجارية مؤكداً أن أي مشروع قرار لا يتضمن توفير وزيادة مفردات البطاقة التموينية هو أمر مرفوض.

وطالب عبطان الحكومة توفير وتوزيع جميع مفردات البطاقة التموينية للمواطنين معتبرا أن المساس بها أو إلغاءها هو خط احمر لما تمثله من ركيزة أساسية لغذاء الملايين.

ودعا عبطان إلى زيادة مفردات الحصة التموينية ومعالجة الفساد الكبير الذي تعاني منه وزارة التجارة وان تتحمل مسؤوليتها الكاملة عن تأمين كل المواد الغذائية في البطاقة التموينية.

وحول تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث قال عبطان: إننا طالبنا منذ البداية بتخفيض رواتب الرئاسات الثلاث وأعضاء مجلس النواب وتحويل قسم من المبالغ المستقطعة إلى شبكة الحماية الاجتماعية كون المشمولين بهذه الشبكة هم من الطبقات الفقيرة في المجتمع ومن الأرامل والمطلقات، بل إن قسما كبيرا منهم لا يتسلمون أكثر من ١٠٠ ألف دينار كل شهرين أو ثلاثة أشهر".

وأكد إمكانية الاستفادة من القسم الآخر لتأمين مفردات البطاقة التموينية وزيادتها وتوزيعها بالسرعة الممكنة على المواطنين، خاصة بعد التأخير الحاصل في توزيع موادها".

ويشهد الشارع العراقي تصاعدا في الانتقادات الموجهة لوزارة التجارة على خلفية النقص التدريجي في تسليم مواد البطاقة التموينية، فيما كان هنالك مقترح من رئاسة مجلس الوزراء بتعويض المواطنين بمبالغ مالية شهرية عوضا عن النقص الحاصل بتلك المواد وقد يصل إلى ١٥ ألف دينار عراقي لكل مواطن.

ويرى مراقبون إن تخصيصات الموازنة لعام ٢٠١١ تظهر أن المبالغ المخصصة للبطاقة التموينية تبلغ ٣ مليارات دولار، وهو المبلغ نفسه في موازنة العام الماضي، وبالتالي فإن المعاناة ستستمر كون هذه التخصيصات غير كافية ولا تغطي احتياجات مفردات البطاقة التي يعتمد عليها الغالبية العظمى من السكان محدودي الدخل وما تحت خط الفقر.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد ذكر خلال مؤتمر صحفي عقد ببغداد الأحد الماضي أن مجلس الوزراء يسعى لربط توزيع مفردات البطاقة التموينية واستيرادها بمجالس المحافظات بعد عجز الحكومة الاتحادية عن السيطرة عليها، مؤكدا أن مجالس المحافظات تمتلك القدرة على توفير مفردات البطاقة التموينية.

يذكر أن الحكومة الاتحادية أصدرت العام الماضي قراراً يقضي بحجب مفردات البطاقة التموينية عن أصحاب الدرجات الوظيفية العليا في وقت يعتمد العراق على توفير مفردات البطاقة التموينية لعموم مواطنيه منذ عام ١٩٩١ حين تم فرض العقوبات الاقتصادية على العراق على خلفية غزوه للكويت.

وعلى صعيد ذي صلة أكد رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب حيدر العبادي أن الرغبة بنقل صلاحيات البطاقة التموينية لحكومات مجالس المحافظات وحدها لا تكفي ولابد من مناقشة آلية انتقال توزيع البطاقة إلى المجالس، ومدى استعدادها لتنفيذ تلك العملية وتوفر عناصر نجاح انتقالها.وقال العبادي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): إن هناك تفاصيل مهمة يجب أن توضح أثناء المطالبات بتحويل صلاحيات توفير البطاقة التموينية من الحكومة الاتحادية متمثلة بوزارة التجارة إلى حكومات مجالس المحافظات، منها هل أن مجالس المحافظات تملك آليات وعددا كافيا من الموظفين والمخازن وخبرة في توزيع البطاقة التموينية على المواطنين. وأضاف أن تحويل صلاحيات البطاقة التموينية يحتاج إلى دراسة مفصلة مشيرا إلى أن التوجه لدى رئاسة الوزراء ومجلس النواب بتحويل الصلاحيات يحتاج الى تنسيق بين حكومات المحافظات ووزارة التجارة مبينا انه يجب أن تتسلم المحافظات هذه المسؤولية كونها هي المسؤولة عن مواطنيها في محافظاتها ومطلعة على مجريات توزيع البطاقة التموينية.

وأشار إلى أن الفساد في الحكومة الاتحادية يمكن أن يكون أيضا في الحكومات اللامركزية، في إشارة منه إلى مجالس المحافظات عند العمل على توفير البطاقة التموينية داعياً إلى ضرورة وضع تعليمات لمكافحة الفساد سواء أكان التوزيع مركزيا أم غير مركزي.

من جانبه قال عضو تحالف الوسط محمد اقبال لـ(آكانيوز) ان التخصيصات المالية لوزارة التجارة مهمة جداً وان عددا كبيرا من الكتل النيابية وجهات اخرى طالبت بضرورة زيادة تلك التخصيصات وخصوصاً للبطاقة التموينية ، وقد تم تخصيص ٣ مليارات دينار عراقي لوزارة التجارة.

وأضاف انه في الوقت الذي تمت فيه زيادة التخصيصات المالية فأنها قد تسهم في زيادة الفساد المالي المستشري في وزارة التجارة، وكلما تم رصد تخصيصات كبيرة توسعت دائرة الفساد. وشدد عضو تحالف الوسط على ضرورة مراجعة عقود التوريد لوزارة التجارة وآليات الصرف وكيفية إيصال المواد للمواطن".وأشار إلى أن التخصيصات لوحدها غير كافية وان الأمر يحتاج إلى جهود رقابية مباشرة من قبل مجلس النواب والسلطات الرقابية كديوان الرقابة المالية والمفتشين العامين.

وفيما يخص التعرفة الكمركية أفاد عضو في اللجنة الاقتصادية أن موضوع التعرفة الكمركية مهم وان العمل به سيرفد الخزينة العراقية بإيرادات إضافية ويضبط المنافذ الحدودية ويمنع دخول البضائع الرديئة ويؤدي إلى تحفيز وتنشيط الإنتاج الوطني العراقي.

وقال عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب محما خليل لـ(آكانيوز) إن "اعتماد التعرفة الكمركية من قبل العراق أمر مهم وضروري كون تلك المبالغ ستسهم في رفع الإيرادات العراقية، فضلا عن مساهمتها في ضبط الحدود ودخول البضائع جيدة النوعية إلى العراق وتحفيز الإنتاج العراقي للعمل وتوفير الأفضل بدل الاستيراد من الدول الأخرى للكثير من المنتجات الغذائية وحتى الحياتية منها".

وأضاف أن "هناك ضوابط للعمل بالتعرفة الكمركية التي تقود إلى الانضمام للتجارة العالمية" مبينا أن "قانون التعرفة الجمركية مهم ويجب تفعيله كونه ينشط الاقتصاد الوطني". وبين أن اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب تقف مع ضرورة تفعيل التعرفة الجمركية لرفد البلد بإيرادات جديدة تدخل خزينة الدولة العراقية .

إلى ذلك قال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون إن الحصة التموينية قبل عام ٢٠٠٣ كانت افضل بكثير وكانت تخضع لرقابة مشددة.وأضاف انطون لـ الوكالة الإخبارية للأنباء: أن الحصة التموينية كانت سابقا تستورد وفق رقابة مشددة من لحظة دخول المواد وشحنها إلى حين وصولها إلى مواقع الخزن ومن ثم توزيعها من قبل الوكيل،حيث كانت انسيابيتها أفضل وعدد فقراتها أكثر.

وتابع انطون: على الرغم من زيادة تخصيصات الموازنة، واستقرار ضخ النفط بدأت فقرات البطاقة التموينية تتقلص بحجة أن هناك ديوناً على العراق نتيجة الحروب، وضغوطات المنظمات الدولية في تقليص هذه الفقرة لغرض تخفيض نسبة الديون الى ٨٠٪، ولكن المنظمات الدولية وصندوق النقد الدولي يؤكد انه لم يتدخل في هذا الموضوع والقضية تقع على عاتق الحكومة العراقية."

نبض السوق

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠